غير مع وهذا الاختلاف انما نشاء من انه في حال العلم بالشيء تحصل ثلاثة
اشياء احدها الصورة القائمة بالنفس وهي الكيفية ثانيها
قبول النفس لها وهو الانفعال ثالثها اضافة خاصة حاصلة
من النفس وذلك الامر المعلوم فاما اختلفوا في ان العلم اي امر
من تلك الامور والمتكلمون لما نفوا الوجود الذهني وقيام هذه
الصورة بالنفس يلزمهم ان يقولوا العلم عبارة عن الاضافة
المذكورة اذ لا تحصل عندهم من الامور الثلاثة الا الاضافة وانما
اختار المحققون ان العلم من مقولة الكيف وهو الصورة لان العلم
يوصف بالمطابقة وعدمها والصورة تتصف بهما واما الانفعال
فلا وجه لاتصافه بالمطابقة وعدمها وقال خسرو في حواشي التلويح
التحقيق ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى
متعلق هو المعلوم ولوازم في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة
البه في الغالب وهو الملكة وقد اطلق العلم على كل منهما اما حقيقة عرفية
واصطلاحية او مجاز مشهور فاذكر بلا تفويض للمتعلق جاز ارادة كل
من الثلاثة بحسب المقام واما اذا قوبل بذكر المتعلق تعين الاول اهوقال
السيد في حواشي الشمسية انما يصح جعل الادراك انفعالا اذا فسرناه
بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء اما اذا فسرناه بهذه
بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون
انفعالا ايضا اي كما لا يكون فعلا اهو **وضع** لفظ الوضع يطلق
بالاشتراك اصطلاحا على كون الشيء مشارا اليه والنقطة بهذا
المعنى ذات وضع تخلاف الوحدة وعلى ما يعرض للكم المتصل وهو كونه
بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء متصلة على الثبات ويشار الى كل واحد
منها فيقال ان هو من الاخر وهو جزء من الوضع الذي هو من
المقولات المراد بقولنا **عروضا هيئة** اي هيئة عارضة للجسم
فهو مضافة الصفة الموصوفها قال بعضهم والفرق بين الهيئة
والوضع

والعرض اعتباري فالعارض للشيء يقال له عرض باعتبار عروضه
وهيئة باعتبار حصوله **بنسبة** اي بسبب نسبة **لجزئه**
اي لاجزاء الجسم بعضها الى بعض بالقرب والبعد والمحاذات وغيرها
وبسبب نسبتها الخارج فانتفت اي الى الامور الخارجية كقوى
بعضها نحو السماء مثلا وبعضها نحو الارض واذا اعتبرت النسبة
الثانية لكان يلزم ان يكون القيام بعينه الانتكاس لان القائم اذا انه
قلب لم تتغير النسبة بين اجزائه مع ان وضعه قد تغير فيكون وضع
الانتكاس وضع القيام كذا افاده ابن سينا واعترضه بعض شارحي المواقف
قائلا ان اراد بتغير وضعه تغير جنس الوضع فممنوع وان اراد تغير نوعه
فمسلم لكن لا يلزم من هذا اعتبار هذا القيد في ماهية انواعه
ولهذا قال الامام الرازي نحن نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب
نسبة بعض اجزائه الى بعض كالمثلث والمربع والمستدير ثم ذلك ينقسم
الى ما لا يعتبر فيه الا ذلك كما في الاشكال والى ما يعتبر فيه نسبة الاجزاء الى
الخارج ايضا كالقيام والانتكاس فانهما انما يعتبران وضعيتان لان الرأس
في الاول محاذ للمحيط وفي الثاني بالعكس وبهذا يظهر فساد قول
من نازع ان النسبة الى الامور الخارجية مشتركة بين جميع انواع الوضع وتميز
بعضها عن بعض انما هو بخصوصية احدى النسبتين فان الاشكال
من حيث انها اشكال لم يعتبر فيها نسبة الاجزاء الى الخارج اهوقال
السيد في شرحه لا يقال اللازم مما ذكر تهما اشتراكهما اي القيام
والاستلقاء في معنى الوضع الذي هو جنسهما فما زان يفترقا
بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية لانا نقول الجنس والفصل
يتحدان وجودا وجعلا فكيف يتصور ان حصة منا الجنس قارنت
فصلا ثم فارقته الى فصل اخر الحق اذا اعتبار النسبتين في ماهية
الوضع اهقلت توضيح ما ذكره السيد وما يقال انه
لا حاجة الى النسبة الثانية لافتراق هيئتي القيام والانتكاس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)